بنك إنجلترا يثبت سعر الفائدة دون تغيير

وكالات: أبقى بنك إنجلترا، خلال اجتماع امس، سعر الفائدة الرئيسي عند مستواه القياسي المنخفض 0,25٪ دون تغيير، كما كان متوقعا، كما أبقى أيضا حجم برنامج التيسير الكمي بقيمة 435 مليار جنيه استرليني (576 مليار دولار) دون تغيير.
وقال البنك في بيان له: بشكل عام، الأدلة الأولية حول آثار حزمة السياسات الأخيرة كانت مشجعة، وستتم متابعة التغير في أسعار الأصول وفي أسعار الفائدة التي تواجه الأسر والشركات عن قرب وقياس مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي.

وكالة الطاقة: انخفاض الاستثمارات على مدى عامين متتاليين للمرة الأولى منذ 40 عاماً

24٪ هبوط استثمارات استخراج النفط في 2016

رويترز: قالت وكالة الطاقة الدولية إنه من المتوقع أن تهبط الاستثمارات العالمية في أنشطة المنبع للنفط والغاز بنسبة 24٪ هذا العام، بينما لا توجد علامات تذكر على تحسنها في 2017.
وذكرت وكالة الطاقة في تقرير أن الانخفاض المتوقع هذا العام يأتي عقب هبوط الإنفاق في القطاع بنسبة 25٪ في 2015 ليبلغ إجماليه 583 مليار دولار.
وأضاف التقرير «إجمالي الانخفاض يتجاوز 300 مليار دولار على مدى العامين وهو أمر غير مسبوق»، مشيرا إلى أن انخفاض استثمارات أنشطة المنبع للنفط والغاز على مدى عامين متتاليين لم يحدث منذ 40 عاما.
وتابع تقرير وكالة الطاقة «علاوة على ذلك لا توجد علامات على أن الشركات تخطط لزيادة نفقاتها الرأسمالية في أنشطة المنبع في عام 2017».
وبلغ إجمالي الاستثمارات في قطاعات النفط والغاز والفحم 900 مليار دولار في 2015 بانخفاض 18٪ عن 2014.
وانخفض إجمالي الاستثمارات العالمية في جميع قطاعات الطاقة 8٪ إلى 1,8 تريليون دولار في العام الماضي، بحسب تقرير الوكالة.
وكان أكبر انخفاض في الاستثمارات من نصيب قطاع أنشطة المنبع للنفط والغاز بأميركا الشمالية وهو ما ساهم أيضا في تصدر الصين قائمة إجمالي استثمارات الطاقة بعدما تصدرتها الولايات المتحدة على مدى السنوات الثلاث السابقة.

8٪ انخفاض الاستثمارات العالمية في جميع قطاعات الطاقة إلى 1,8 تريليون دولار

900 مليار دولار حجم إجمالي الاستثمارات في قطاعات النفط والغاز والفحم في 2015

النفط يرتفع بفعل تراجع المخزونات الأميركية

وكالة الطاقة تتوقع هبوط الاستثمارات العالمية في أنشطة المنبع للنفط والغاز 24٪ هذا العام

هبوط إلى النصف

وهبطت أسعار النفط إلى نحو النصف على مدى العامين الأخيرين بسبب تخمة الإنتاج بينما تراجعت أسعار الغاز العالمية بوتيرة مماثلة.
وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الاستثمارات قد تساهم في عودة التوازن للسوق.
وقال تقرير الوكالة: «الاستثمارات عند مستواها الحالي ربما لا تكفي للحفاظ على مستوى إنتاج النفط والغاز، بما يشير إلى اتجاه الأسواق صوب تقلص المعروض.. ومن المرجح أن تستعيد أسواق النفط توازنها قبل أسواق الغاز، حيث تكبح الاستثمارات في القطاعات المنخفضة الكربون الطلب على الغاز».
وكانت وكالة الطاقة قالت الثلاثاء الماضي في تقرير منفصل إن سوق النفط الخام العالمية ستظل متخمة بالمعروض حتى النصف الأول من 2017 على أقل تقدير.
وبلغت الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة المنخفضة الكربون 315 مليار دولار في عام 2015 لتشكل 17٪ من إجمالي الاستثمارات.
وفي العام الماضي اتفقت أكثر من 190 دولة خلال محادثات المناخ في باريس على الحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري للمساهمة في كبح الزيادة في درجات الحرارة العالمية إلى ما دون الدرجتين المئويتين.

ارتفاع الأسعار

إلى ذلك، ارتفعت أسعار النفط خلال تداولات أمس بعد تراجعها نحو 3٪ في الجلسة السابقة مدعومة بانخفاض مفاجئ في مخزونات الخام الأميركية.
وسجلت العقود الآجلة لخام برنت 46,05 دولارا للبرميل مرتفعة 20 سنتا بما يعادل 0,4٪ عن التسوية السابقة. وزادت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 6 سنتات أو 0,1٪ إلى 43,64 دولارا للبرميل.
وكانت أسعار الخام انخفضت نحو 3٪ للجلسة الثانية على التوالي أمس الأول إثر زيادة 4,6 ملايين برميل في مخزونات نواتج التقطير الأميركية، حيث كانت القفزة الأكبر لأسبوع واحد منذ يناير وتصل بمخزونات نواتج التقطير إلى أعلى مستوى موسمي لها في 6 سنوات.
وتراجعت أسعار الخام حوالي 8٪ في الجلسات الخمس الأخيرة وثمة بواعث قلق متنامية من احتمال عودة إمدادات خام من ليبيا ونيجيريا.
وقال بنك ايه.ان.زد الأسترالي في مذكرة «شهدت كل من نيجيريا وليبيا صراعات داخلية كبحت الصادرات. لكن يتطلع كل منهما الآن إلى إعادة تشغيل بعض المرافق في الأسابيع المقبلة».
وهناك توقعات بعودة إمدادات خام نيجيرية مع طرح عروض لخام كوا إيبوي تحميل أكتوبر رغم استمرار فرض حالة القوة القاهرة في الخام.

«البرميل الكويتي» بـ 40,8 دولاراً

كونا: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 20 سنتا في تداولات أمس ليبلغ 40,88 دولارا، مقابل 41,08 دولارا للبرميل في تداولات أول من أمس، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.
وتراجعت مخزونات الخام بالولايات المتحدة 559 ألف برميل في الأسبوع المنتهي يوم التاسع من سبتمبر، مخالفة بذلك التوقعات لزيادة قدرها 3,8 ملايين برميل.

لماذا تتضاءل قوة البنوك المركزية حول العالم؟

قال الخبير الاقتصادي وكبير مستشاري شركة «أليانز» محمد العريان إن تأثير البنوك المركزية على الأسواق قد بدأ يتراجع على الأرجح، مشيرا إلى أن النتائج الثلاث التي تسفر عنها سياسات البنوك - وهي عوائد مرتفعة وتقلبات ضعيفة وربحية - ربما قد ولت، كما أن المستثمرين يتخذون نهجا حذرا حيال أي قرار.
ومع الوضع في الاعتبار المخاطر في أسواق السندات والأصول الخطرة، فإن زيادة السيولة توفر خاصية جيدة في أوقات التقلبات بالأسواق، ونشرت «فاينانشيال تايمز» في تقرير مدى تضاؤل قوة البنوك المركزية وتأثيرها حول العالم.
وأصبحت الأسواق على دراية أكبر بسياسات البنوك المركزية حول العالم وكيفية التكيف معها ومدى تأثيرها أيضا، وهناك دروس مستفادة من بنك اليابان عند الحديث عن توقيت اتخاذ تدابير غير تقليدية.
وفي خضم الأزمة المالية العالمية، برزت أمور تسلط الضوء على السياسات النقدية للبنوك المركزية مثل المصداقية والتناقض بالإضافة إلى قرارات أجدت نفعا في دول وفشلت في أخرى بسبب مركزية الأنظمة المالية.
ورغم وجود نظرة تفاؤلية إزاء أوروبا، إلا أن الفشل الحالي في إنعاش النمو الاقتصادي يلمح إلى إمكانية ابتكار أساليب جديدة في التعامل مع الأزمات أو استرجاع أفكار مثل «هيليكوبتر الأموال».
ويرى محللون أن السياسة النقدية المثلى ربما تكمن في تحقيق مزيج بين التحفيز المالي مع إعادة معدلات الفائدة إلى طبيعتها لتحسين قدرات المصارف على الإقراض، ويمكن للفائدة الإيجابية والتحفيز النقدي والمالي تحويل أوروبا إلى مركز للاستثمار الجيد.

مبنى البنك المركزي الأوروبي

الفائدة الإيجابية والتحفيز النقدي والمالي يمكنهما تحويل أوروبا إلى مركز للاستثمار الجيد

إعادة شراء الأصول أحد أهم أعمدة الدعم التي تتخذها الشركات الأميركية في «وول ستريت»

شراء الأصول

واعتبر التقرير ان عمليات إعادة شراء الأصول «سواء الأسهم أو السندات» أصبحت واحدة من أهم أعمدة الدعم التي تتخذها الشركات الأميركية في «وول ستريت».
وارتفعت قيمة أسهم العديد من الشركات في الولايات المتحدة بفضل هذه السياسة، وقفزت رواتب وأرباح المديرين التنفيذيين كما زادت التوزيعات النقدية على حملة الأسهم بنسبة 15٪ سنويا في الفترة بين عامي 2010 و2014.
مع ذلك، هبطت أرباح تلك الشركات، وهو ما انعكس على النمو الاقتصادي العالمي الذي سجل تباطؤا بنسبة 2٪ العام الماضي، ولا تزال التوقعات إزاء العام الحالي أكثر تشاؤما.
وعلى الرغم من هذا التشاؤم، فإنها على الأرجح ليست بداية لانعكاس سلبي حاد، بل إنها مجرد طبيعة هشة لهذه الشركات.

السندات الآسيوية

وسلط أحد محللي «فاينانشيال تايمز» الضوء على كيفية تقديم البنك المركزي الهندي قواعد جديدة لإنعاش سوق سندات الشركات في البلاد وتخفيف الضغوط عن البنوك المحلية.
وأفادت شركة «RoadKing» الصينية بأن السوق الآسيوي يوفر عرضا متميزا للصفقات والتعاملات التجارية المقيمة بالدولار الأميركي.
ولاتزال عوائد السندات تمثل مشكلة لبعض البنوك المركزية التي يراقبها المسؤولون عن كثب من أجل سرعة التعامل مع أي فقاعة في سوق الائتمان تلوح في الأفق.

الشركات الأميركية تتهرب من الضرائب بنقل مقارها للخارج

محمود عيسى

قال وزير العمل الاميركي الاسبق واستاذ السياسة العامة في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، روبرت رايك ان شركة ابل اصبحت الاخيرة في سلسلة الشركات الاميركية العالمية الكبرى التي تستخدم الملاذات الضريبية لتتجنب دفع الضرائب المترتبة عليها في الولايات المتحدة، واصفا اللجوء لهذا الاجراء بأنه شكل آخر من اشكال التهرب الضريبي التي تمارسه الشركات الاميركية.
وقال رايك الذي شغل مناصب اقتصادية في ادارة الرئيسين الاميركيين جيرالد فورد وجيمي كارتر، كما تولى منصب وزير العمل في عهد الرئيس الاسبق بيل كلينتون خلال الفترة بين عامي 1993 و1997 في محاضرة له تحت عنوان «تهرب الشركات من الضرائب» نشرها موقع اوين اوبد نيوز«ان الشركات الاميركية تتهرب من دفع الضرائب من خلال اخفاء ارباحها التي تحققها في الخارج او حتى نقل مقارها الى دول اخرى لديها معدلات ضرائب اقل».

الشركات الأميركية الكبرى تتهرب من دفع الضرائب في ملاذات ضريبية خارج الولايات المتحدة

نقد لاذع

وقد انتقد رايك بعض السياسيين الاميركيين الذين يروجون لخفض معدلات الضريبة المفروضة على الشركات في الولايات المتحدة باعتبارها السبيل الوحيد لوقف هذا التهرب الضريبي لصرف انظارها عن مغادرة البلاد، وقال انها نداءات مغلوطة، فلو بدأنا بمقارنة معدلات الضريبة في الولايات المتحدة مع مثيلاتها المنخفضة في الخارج فلن تكون هناك نهاية لهذه المسألة، وبدلا من ذلك يجب على الرئيس الاميركي استخدام صلاحياته التنفيذية لانهاء الحوافز المالية التي تشجع هذا النوع من التهرب الضريبي من قبل الشركات، ومع ان الرئيس اوباما قد بدأ بالفعل في مثل هذه الاجراءات الا انه مازال ثمة الكثير الذي يمكن القيام به.

وزير العمل الأميركي الأسبق: ضرورة نزع الحوافز المالية التي تشجع هذا النوع من التهرب

إجراءات أميركية جديدة لمكافحة تهرب الشركات من الضرائب

يجب حرمان الشركات الأميركية المتهربة من حقوق المواطنة

إجراءات رادعة

وعلاوة على ذلك، دعا الوزير الاميركي الاسبق الى حرمان الشركات الاميركية التي تتهرب من الضرائب على ارباحها عبر الملاذات الضريبية في الخارج او نقل مقارها الى دول اخرى، الى حرمانها من الحقوق والمزايا التي تتيحها الجنسية الاميركية.
واضاف ان ذلك الردع يجب ان يمر عبر 3 قنوات:
1) لا ينبغي ان يسمح لهذه الشركات بالتأثير على حكومة الولايات المتحدة او المساهمة في الحملات السياسية الاميركية، او الضغط على الكونغرس او التحالف معه، او المشاركة في الاجراءات التي تتخذها الوكالات الحكومية الاميركية لسن القوانين الاميركية، بالاضافة الى حرمان هذه الشركات من الحق في رفع الدعاوى القضائية ضد الشركات الاجنبية امام القضاء الاميركي على الممارسات التي تتم خارج الولايات المتحدة.
2) يجب ألا يسمح لهذه الشركات بالاستفادة من العقود الحكومية السخية، كما يجب ان تطبق عليها احكام قانون «اشتر المنتجات الاميركية».
3) يجب حرمان اصول هذه الشركات في جميع انحاء العالم من مظلة الحماية التي توفرها الحكومة الاميركية، واذا تم نزع ملكية المصانع والمعدات الخاصة بهذه الشركات في مكان ما حول العالم، فلا تتوقع هذه الشركات من الحكومة الاميركية التفاوض او التهديد بفرض عقوبات او استخدام القوات المسلحة الاميركية لحماية استثماراتها واصولها، كما انها لن تحظى بمساعدة الحكومة الاميركية او تدخلها في حال التعدي على حقوق الملكية الفكرية او براءات الاختراع او العلامات او الاسماء التجارية او حقوق التأليف والنشر الخاصة بهذه الشركات، لان هذه ستكون مشكلتها وحدها!.

حرمان من الحماية

وختم وزير العمل الاميركي الاسبق مدونته بالقول ان مصالح هذه الشركات لن تصبح مصدر قلق للحكومة الاميركية - خلال اي مفاوضات تجارية او مفاوضات تتعلق بالمناخ او المعاهدات الدولية، والتوفيق بين القانون الاميركي وقوانين الدول الاخرى، او النزاعات الدولية حول حرية الوصول الى الموارد، كما انها ستصبح غير ممثلة من قبل الحكومة الاميركية لانها ببساطة لن تعود «شركات اميركية».
وقال انه منطق في غاية الوضوح: اذا رغبت الشركات في مغادرة اميركا من اجل دفع ضرائب اقل، فهذا شأنها، ولكنها لن تعود مؤهلة للحصول على المزايا التي تحصل عليها لانها ستصبح غير اميركية.